

جاءت بلزامة وما كان قيامه له لعلها اذ هو المراد في كسب التلبيح بالانابة  
**قوله** علما اي بالاحرام والتعظيم او قصر في النعم وظاهره لا يمدد والنهائية  
 انما يمدد من غير وجهه وفيه كمالها كما لا يمدد لفرق بين من يعذر بحمله  
 وغيره وقد يوجه بان من شأن هذا كونه خفي على العوام ثم ايدته ونظر فيها حاله  
 كما بينته في الاول ونحوه المصحح ومعنى القول وعدمه بالنسبة لوصف التعذر  
 وانتفاؤه واما بالنسبة للتفاهة فالعبرة بما في نفس الامر وفي بعض نسخ المصحح  
 الوجه ان التعمير ياتي ايضا في الكفاية وان لم يمتدح في مضمون المصحح  
 لعبد الرزق ليويد هذه النسخة التي فيها الزيادة **قوله** او يكون الحسب  
 هذا ان العبدان يختصان بالطيب **قوله** سهوته هي العبودية بالابواب **قوله**  
 لا يسير الكعبان في تقدم ما فيه وفي الاول لا يمدد لغيره **قوله** عزاز اي وللعبادة  
 عزاز اي ان لا يجده ووجهه ان لا يتاخر في الترابه لصفه او لغفلة الترضية  
 او لغفلة الخائف عن العاقلة **قوله** ليس يمدد وان امكن فتقده وانما اذا اراد  
 على الموضع نعم ان امكن الترابه مع بقائه على صفة له ووجهه ان لا يمدد  
 بالسر او بل ان اراد استوت فيهما ووجهه ان لا يحسن من يمدد وفيه عورة **قوله**  
 ارتدا بالتحصين ومثل الترابه الذي لا يتاخر في الترابه على صفة له فيصير كذلك  
**قوله** ولا يمدد وان كان الوجه اصلا او فرعا **قوله** والما تدرج في ظاهره لا  
 فرق بين كونها قبل الجماع وبعده ووجهه عليه في الملاحظات ووجهه به عبد الرزق  
 في نسخ المصحح وانما في نسخة عليه شرح الرما في حقه جمهور المتأخرين بما اذا  
 كانت قبل الجماع والفرق بين قصر الزمن ونسبه تلك القدمات الى الجماع او هو  
 المصنف ولو تزوج العلة فان اتخذ الكان والزمان لم يجب الاستاء وانما  
 تعددت **قوله** عقد النكاح هذا مما فيه الارتفاع والذرية وقد قسمت فيهما  
 محرمات الاحرام على اربعة اقسام ما يباح المحرمه ولا يمتدح من دم ولا حرمه  
 وما فيه الارتفاع ولا ذرية وعكسه وما فيه الارتفاع والعدية ثم فصلته بما ينبغي

منه

مراجعة **قوله** اذ ارسل الصبيد او اما اذا امسكه حتى تلفت او تلفه فحق  
 فيه العذبة مع الاثم **قوله** غيره الصبيد الصبيد مقول المصدر الذي هو  
 التعلق وهو مصنف الى فاعله الذي هو غيره فاذا نسب المحرم في قتل غيره  
 الصبيد كان امسكه فقتله محرم آخر كان الجزاء على العاقلة مع الاثم وكان عليه  
 المحسب الاثم فقط باعتبار ان الجزاء والاف المحسب هنا من ايضا للتسببه  
 في قتله فربما في الاول **قوله** ثلاثا ظفارا او جزءا من فلاة وان قتل مثل الشعر  
**قوله** وياخذ المالحه اي شعر غيره المحرم ولو اجتمع فلو انه في حلقه من محرم او  
 بعضه فخرج احداهم فسطفه من الشاة وصام الثاني واطم الثالث جان  
**قوله** حيث اطاق الخ اي ولم يمنع بان اقر المالحه وسكت **قوله** من نازي او  
 اطاق الامتناع من نازي وصلت الي شعره بان قد نزل على دفعا عنه ولم يفعل **قوله**  
 فان لم يطق الخ اي لكونه مكرها عليه او نايما او غير عليه او مجنون او صبيا  
 لا يبره فالعدية على المالحه **قوله** مطا البعد وليس له لغيره صاع المالحه ولا ذرية  
 ولو امره بالحل او محرم محرما او طلاق محرما او بالحدس بغير محرم نايما  
 فالعدية على المالحه ان عرف حاله فان جعله وكان مكرها او المجنون او صبيا  
 امره فعلى الامر والمكره بكسر الراء فان كان المالحه غير محرم فهو حلال وقت حاله  
 فلو ذرية على حد **قوله** انواع اعيانها لا يمدد وانما استمتع بالاول ولو لم يطق البصر  
 وان لم يطق البصر وانما لا يمدد والبيا في استمتاع **قوله** وشمس دخل فداؤها اي  
 هذه الانواع مع اختلافها في اللبس والطق والقلم وان اختلفت في اللبس  
 لضعفها في النوع وكذلك اللبس واللبس في طهارة العدية في الضلالتين  
 الاستمتاع بعد الفصل تسمية في كلامه **قوله** باصنافه من طيب  
 والبسة **قوله** مرتين فاقترن مع اتحاد الزمان والكان في قوله في حقه  
 ولا يمدد في النوازل طول الزمان في كسر الفصح بعضها فرق بعض النوازل  
 فالمراد بالحداد وقوع العقاب على النوازل المعتاد في الحداد الحقيقي **قوله**

فانها

بعض